- 3 -

الدولة الليبرالية الجديدة

يسهل إلى حد معقول تعريف دور الدولة في النظرية الليبرالية الجديدة. لكن الممارسة الليبرالية الجديدة تطورت بطريقة ابتعدت فيها بدرجة مهمة عن القالب النظري. كما يشير الارتقاء الفوضوي نوعا ما، والتطور الجغرافي في غير المستوى لمؤسسات الدولة وسلطاتها ووظائفها في السنوات الثلاثين الماضية، إلى أن الدولة الليبرالية الجديدة قد تكون بحد ذاتها صيغة سياسية متناقضة وغير مستقرة.

الدولة الليبرالية الجديدة في حيز النظرية

وفق مقتضيات النظرية، ينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة، وحكم القانون، ومؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة[1]. وتعتبر هذه الترتيبات المؤسساتية جوهرية لضمان حريات الفرد، ضمن إطار قانوني/ قضائي يتم فيه التفاوض بحرية حول الالتزامات التعاقدية بين الأفراد في ساحة السوق الاقتصادي. يتحتم على الدولة حماية حرمة العقود، وقدسية حق الفرد في حرية العمل، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، ويتحتم عليها بالتالي استخدام وسائل العنف التي تحتكرها للحفاظ على هذه الحريات مهما كان الثمن. بالأمارة نفسها، تبقى حرية العمل للشركات (التي تعتبر بمثابة أفراد أمام القانون) ضمن الإطار المؤسساتي للأسواق والتجارة الحرة

منفعة أساسية، إذ يُنظر إلى النشاط التجاري الخاص والمبادرة الفردية في مجال الأعمال باعتبارها مفاتيح الابتكار وخلق الثروة. يجب على الدولة أيضا حماية حقوق الملكية الفكرية (عبر براءات الاختراع مثلا)، لتشجيع التطورات التكنولوجية. ويُفترض أن يوفر الازدياد المطرد في الإنتاجية مستويات معيشة أعلى للجميع. لذلك تؤمن الليبرالية الجديدة، سواء حسب مقولة «المد العالي يرفع جميع المراكب» أم حسب مقولة «رشح الثروة إلى الأسفل»، بأن حرية الأسواق وحرية التجارة خير ضمان للقضاء على الفقر (محليا وعالميا).

يكد الليبراليون الجدد تحديدا في السعي لخصخصة الأصول، إذ يرون غياب النص الصريح بحقوق الملكية الخاصة ـ كما هو الحال في العديد من الدول النامية ـ أحد أهم العوائق المؤسساتية أمام التطور الاقتصادي وتحسن مستويات الرفاه الإنساني. أما «تعيين» و«تسييج» الأملاك الخاصة بحقوق فردية فخير سبيل للحماية ضد ما يسمى «مأساة الأملاك العامة» (أي نزعة الأفراد إلى الاستغلال الجائر وغير المسؤول للموارد العامة، مثل الأرض والماء وماشابه). كما يجب نقل ملكية القطاعات التي كانت تديرها أو تنظمها الدولة إلى القطاع الخاص، وإلغاء القواعد والضوابط الناظمة لها (أي تحريرها من أشكال تدخل الدولة كافة). ويعتبر الليبراليون الجدد التنافس ـ بين الأفراد، والشركات، والكيانات الإقليمية (المدن، والمناطق، والأمم، والتجمعات الإقليمية) ـ فضيلة رئيسة، ويجب بالطبع الحفاظ على القواعد الأساسية للتنافس في السوق الاقتصادي بطريقة ملائمة. يتحتم على الدولة أيضا استخدام سلطاتها لفرض أو ابتكار أنظمة السوق (مثل إيجاد سوق تجاري لمكافحة تلوث البيئة) في الحالات التي لا تكون

فيها تلك القواعد واضحة المعالم، أو يصعب فيها تعريف حقوق الملكية الخاصة. كذلك يدعي الليبراليون الجدد أن الخصخصة والتنافس وإلغاء القيود الناظمة مجتمعة تقضي على البيروقراطية والروتين، وتزيد الكفاءة والإنتاجية، وتحسن معايير الجودة والنوعية، وتخفض التكلفة ـ سواء بشكل مباشر، عبر تقديم السلع والخدمات الأرخص سعرا للمستهلك، أم بطريقة غير مباشرة عبر تخفيض الأعباء الضريبية. وينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة مثابرة العمل على إقامة ترتيبات مؤسساتية جديدة، وإعادة التنظيم الداخلي للمؤسسات الحالية، بهدف تحسين وضع الدولة التنافسي ككيان قائم، مقابل الدول والكيانات الأخرى، في السوق العالمي.

في حين تضمن الدولة الحرية الفردية والشخصية في ساحة السوق الاقتصادي، يبقى كل فرد عرضة المحاسبة ومسؤولا عن أعماله وصلاح حاله. ويشمل هذا المبدأ ميادين الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، وحتى تعويضات التقاعد (جرت خصخصة الضمان الاجتماعي في تشيلي وسلوفاكيا، وثمة اقتراحات مشابهة في الولايات المتحدة). تعزو الليبرالية الجديدة نجاح الفرد أو فشله إلى تمتعه بفضائل المغامرة والمبادرة والابتكار في مجال الأعمال والتجارة، أو إلى نقائصه وعيوبه الشخصية (كعدم استثماره بشكل كاف في مراكمة رأسماله الشخصي، عبر التعليم مثلا)، ولا تردها إلى أية خاصية نظامية (مثل الإقصاءات الطبقية التي تُعزى عادة إلى النظام الرأسمالي).

تعتبر الليبرالية الجديدة حراك رأس المال بين مختلف القطاعات والمناطق والدول حرية بالغة الأهمية، تستوجب إزالة كل الحواجز أمامها (مثل الرسوم الجمركية أو الضوابط البيئية أو الترتيبات الضريبية

العقابية أو التخطيط أو أي شكل آخر من أشكال العوائق الموضعية)، باستثناء «المجالات الحيوية للمصلحة القومية» التي تحددها بدقة. تتنازل الدولة الليبرالية طواعية عن السيادة الوطنية على حرية حركة السلع ورأس المال لمصلحة السوق العالمي، وتنظر إلى التنافس الدولي باعتباره ظاهرة صحية، لأنه يرفع الكفاءة والإنتاجية، ويخفض الأسعار، ويكبح بالتالي النزعات التضخمية. لذلك ينبغي على الدول التفاوض والعمل معا لتخفيف أو إزالة الحواجز أمام حركة رأس المال عبر الحدود القومية، وفتح الأسواق (للسلع ورأس المال على حد سواء) أمام التبادل العالمي. أما إذا كان ذلك ينسحب على حرية حركة القوى العاملة، كما السلع ورأس المال، فلا يزال قضية خلافية. في كل الأحوال، إلى الحد الذي ينبغي على الدول التعاون معا لتخفيف الحواجز أمام حرية التبادل العالمي، لا بد أن تنشأ هيكليات تنسقية، مثل مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان) المعروفة باسم «السبع العظام» (أصبحت الآن «الثمان العظام» بإضافة روسيا)، فمن الحيوي لتقدم المشروع الليبرالي الجديد على المسرح العالمي التوصل إلى اتفاقات دولية تضمن حكم القانون وحريات التجارة بين الدول، كتلك التي تتضمنها اليوم اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

يرتاب المنظرون الليبراليون الجدد إلى حد بعيد بالديمقراطية، إذ ينظرون إلى حكم الأغلبية على انه تهديد كامن لحقوق الفرد والحريات الدستورية. ويعتبر الليبراليون الجدد الديمقراطية ترفا لا يتحقق إلا في ظل توفر شرطي الثراء النسبي، ووجود طبقة وسطى كبيرة ومتماسكة تضمن الاستقرار السياسي. لذلك يحبذ الليبراليون الجدد حكم النخب

والخبراء، ويفضلون الحكم بمقتضى أوامر تنفيذية وقرارات قضائية/ قانونية، بدلا من عملية صناعة القرار الديمقراطية والبرلمانية. كما يفضل الليبراليون الجدد عزل المؤسسات المفتاحية، كالمصرف المركزي، وإبقاءها بعيدة عن الضغوطات الديمقراطية. ولأن النظرية تتمحور حول حكم القانون والتأويلات المتشددة للشرعية والدستورية، تصر الليبرالية الجديدة على توسط المحاكم في حل النزاعات والخلافات كافة، بحيث يلجأ الأفراد إلى النظام القضائي/ القانوني لإيجاد الحلول والعلاجات لأية مشاكل طارئة.

التوترات والتناقضات

ثمة مساحات مبهمة ونقاط نزاع واشتباك داخل النظرية العامة للدولة الليبرالية الجديدة، أولها مشكلة تأويل سلطة الاحتكار. ينجم عن التنافس في أغلب الأحيان احتكار أو تحكم الأقلية، نتيجة سعي الشركات الأقوى إلى تدمير الشركات الأضعف وإخراجها من السوق. ولا يجد معظم المنظرين الليبراليين مشكلة في ذلك (لأنه، كما يقولون، يرفع الكفاءة إلى حدودها القصوى)، شرط أن لا تكون هناك عوائق كبيرة أمام دخول المتنافسين ساحة السوق (وهو شرط يصعب في أحيان كثيرة تحقيقه، وقد يتوجب على الدولة بالتالي التدخل لإنشائه ورعايته). أما «الاحتكارات الطبيعية» ، كما تسمى، فقضية أكثر صعوبة، إذ ليس من المنطقي وجود شبكات تنافسية لأنابيب الغاز أو الماء أو الكهرباء أو أنظمة الصرف الصحي أو السكك الحديدية بين واشنطن وبوسطن، مثلا. لا يبدو بالإمكان هنا الاستغناء عن دور الدولة في تنظيم عمليات توفير

وتسعير هذه الخدمات، وضمان حق المواطن في الحصول عليها. قد يكون التحرير الجزئي ممكنا (بحيث يُسمح على سبيل المثال بتنافس المنتجين على تغذية الشبكة الكهربائية نفسها، أو تسيير القطارات على السكك ذاتها)، لكن احتمالات الاستغلال وإساءة الاستعمال، كما أظهرت أزمة الكهرباء في ولاية كاليفورنيا عام 2002، أو احتمالات الارتباك والفوضى المميتة، كما يثبت الوضع الحالي للسكك الحديدية في بريطانيا، تبقى احتمالات عالية وحقيقية إلى أبعد الحدود.

ساحة الخلاف الرئيسة الثانية تتعلق بحالات فشل السوق الاقتصادي، التي تحدث عندما يتهرب الأفراد من دفع التكاليف الكاملة المترتبة عليهم، أو التي يمكن أن تترتب عليهم، وذلك بطرح مسؤولياتهم القانونية خارج حدود السوق (أي «تخريج المسؤوليات» باللغة التقنية الدارجة). المثال الكلاسيكي على ذلك قضية التلوث، حيث يتجنب الأفراد والشركات التكاليف بدفن النفايات الضارة في البيئة دون مقابل، مع أن منظومة الإنتاج البيئي برمتها قد تتضرر أو تتدمر كلية. كذلك قد يؤدي التعرض لمواد خطرة، أو مخاطر جسدية، في مواقع العمل إلى التأثير سلبا على الصحة العامة، واستنزاف قوة العمل أو تجريدها من العاملين الأصحاء. يعترف بعض الليبراليين الجدد بهذه المشكلات، ويقر آخرون بضرورة ومنطقية تدخل الدولة، وإن يكن على نطاق محدود، في حين يجادل طرف ثالث في ضرورة ترك الأمور على حالها، لأن من شبه المؤكد أن يكون العلاج أسوأ من الداء. مع ذلك، في حال وجوب تدخل الدولة، يتفق معظم الليبراليين الجدد على إجرائها من خلال آليات السوق (أي عبر فرض ضرائب، أو تقديم حوافز ضريبية، أو إيجاد حقوق تجارية لمكافحة

الملوثات، وما شابه). وتتم مقاربة فشل أو قصور تنافسية السوق بطريقة مماثلة، إذ يمكن أن تحدث زيادة في تكلفة التعاملات الاقتصادية نتيجة انتشار العلاقات التعاقدية والتعاقدات الفرعية. على سبيل المثال لا الحصر، يبدو أن هناك زيادة كبيرة في تكلفة جهاز المضاربة بالعملات، تتصاعد طردا مع ازدياد أهمية ذلك الجهاز الضخم لكسب المزيد من أرباح المضاربات. وقد تنشأ مشكلات أخرى عندما تقدم المشاة في المتنافسة في منطقة معينة على شراء المعدات الطبية المتطورة نفسها، والتي تبقى قليلة الاستخدام، فترفع بالتالي تكلفتها الإجمالية. تبدو الحجة دامغة في مثل هذه الحالات لاحتواء النفقات عبر تدخل الدولة في عمليات التخطيط، والتنظيم، والتنسيق الإلزامي، لكن هنا أيضا يشكك الليبراليون الجدد إلى أبعد الحدود بضرورة وجدوى هذه التدخلات.

يفترض عموما أن يتمتع كل العملاء في السوق الاقتصادي بإمكانية الوصول إلى المعلومات نفسها، إذ يفترض الليبراليون الجدد أن ليس ثمة لا تماثل في المعلومات أو السلطة يتدخل بقدرة الأفراد على صناعة قرارات اقتصادية عقلانية تخدم مصالحهم الخاصة. لكن من النادر، إن لم يكن من المستحيل، عمليا مقاربة هذا الوضع الذي تترتب عنه عواقب مهمة[2]، فاللاعبون الأكثر إطلاعا وسطوة يتمتعون دائما بمزايا يمكن استغلالها بسهولة للحصول على مزيد من المعلومات أو حتى على قدر أكبر من السلطة النسبية. كذلك يشجع اشتراع حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع) على «استغلال النفوذ»، إذ يستخدم أصحاب الحقوق سلطتهم لوضع أسعار احتكارية، ومنع نقل التكنولوجيا إلا بأسعار باهظة جدا. مع مرور الزمن، ينزع لا تماثل علاقات السلطة إلى الازدياد، لا التناقص،

المطرد مالم تتدخل الدولة لمكافحته. وهكذا يبدو الافتراض الليبرالي الجديد بتوفر المعلومات الكامل، وإتاحة ميدان تنافس مستو أمام جميع اللاعبين، افتراضا ساذجا إلى حد الطوباوية، أو تعمية متعمدة لطبيعة مجموعة مراحل وعمليات تؤدي إلى تكثيف الثروة وتركيزها، ومن ثم استعادة السلطة الطبقية.

تعتمد النظرية الليبرالية الجديدة في التغيير التكنولوجي على قوى التنافس القسرية لدفع عملية البحث عن منتجات، ووسائل إنتاج، وصيغ تكنولوجية جديدة. غير أن هذه النزعة غالبا ما تصبح متجذرة في الحس العام للمغامرة والابتكارية التجارية، إلى حد تتحول فيه إلى وثن فكري، يؤمن بوجود علاج تكنولوجي جاهز لكل مشكلة على وجه الأرض. وقد ينجم عن هذا الهوس، الذي يترسخ داخل الشركات الكبيرة وداخل جهاز الدولة أيضا (في القطاع العسكري على وجه التحديد)، نزعات استقلالية قوية تسعى إلى التغيير التكنولوجي السريع والمحموم، والذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، إن لم يكن إلى عكس النتائج المرجوة منه. قد تندفع التطورات التكنولوجية بجنون خارج نطاق السيطرة، بحيث تقدم بعض القطاعات المخصصة حصريا للابتكار التكنولوجي منتجات جديدة، أو سبلا جديدة لعمل أشياء لا يتوفر لها سوق بعد (يجري حاليا انتاج مواد دوائية جديدة ثم اختراع أمراض جديدة لها). كما يستطيع بعض الطفيليين الموهوبين حشد الابتكارات التكنولوجية واستخدامها لتقويض العلاقات الاجتماعية والمؤسسات السائدة، بل حتى إعادة صياغة الحس العام عبر نشاطاتهم ولمصلحتهم المالية الخاصة. ثمة ترابط داخلي، إذن، بين الدينامية التكنولوجية من جهة، وبين حالة عدم الاستقرار، وتحلل

أشكال العلاقات الاجتماعية وصيغ التكافل الاجتماعي، والتدهور البيئي، وتفكيك البنية الصناعية، والتحولات السريعة في العلاقات الزمانية ـ المكانية، وكثرة المضاربة وازدهارها، والنزعة العامة نحو تشكيل أزمات داخل الرأسمالية ذاتها[3].

هناك، أخيرا، بعض المشاكل السياسية الجوهرية داخل النظرية الليبرالية الجديدة تقتضي العلاج. كما أسلفنا، تحظى النزعة الفردية إلى التملك بقدر من الجاذبية والإغواء، لكن لها آثارا إقصائية منّفرة تتعارض مع الرغبة بعيش حياة اجتماعية ذات معنى. ففي حين يفترض أن يكون الأفراد أحرارا في الاختيار، لا يفترض بهم اختيار بناء مؤسسات جماعية قوية (كنقابات العمال)، بل جمعيات طوعية ضعيفة (كالمؤسسات الخيرية مثلا). ويتحتم عليهم بالتأكيد ألا يختاروا الاجتماع لتشكيل أحزاب سياسية تهدف إلى إجبار الدولة على التدخل في الأسواق الاقتصادية أو إزالتها. في سياق سعيهم لحماية أنفسهم من أكبر مخاوفهم- الفاشية، والشيوعية، والاشتراكية، والشعبوية الاستبدادية، وحتى حكم الأغلبية- كان لا بد لليبراليين الجدد من وضع حدود قوية تعيق نظام الحكم والإدارة الديمقراطي، والاعتماد على مؤسسات غير ديمقراطية ولا تخضع للمحاسبة والمساءلة (كبنك الاحتياط الفدرالي أو صندوق النقد الدولي) في عملية صنع القرارات المفتاحية. هذا الأمر يفضي إلى تناقض ظاهري محير بين واقع تدخلات الدولة الكثيفة وحكم النخب و«الخبراء» في عالم يفترض ألا تكون الدولة فيه تدخلية على الإطلاق. تتبادر إلى الذهن هنا حكاية فرانس بيكون الطوباوية في كتابه أطلانتس الجديدة (نشر لأول مرة عام 1626)، حيث يقوم «مجلس الأعيان الحكماء» باتخاذ كل القرارات

المفتاحية. في مواجهة حركات اجتماعية تسعى إلى إحداث تدخلات جماعية، تضطر الدولة الليبرالية الجديدة ذاتها إلى التدخل، بشكل قمعي أحيانا، فتناقض بذلك الحريات التي يفترض أن تحميها وتعززها. لكن الدولة الليبرالية الجديدة قد تشهر في هذه الحالة سلاحا سريا، المنافسة الدولية والعولمة، تستخدمه لتأديب الحركات المعادية للأجندة الليبرالية الجديدة داخل الدول الفردية. إذا فشل ذلك السلاح أيضا، فعلى الدولة اللجوء إلى الإقناع والدعاية، أو إلى القوة العارية والسلطات الأمنية إن لزم الأمر، لقمع الحركات المعارضة لليبرالية الجديدة. وهذا تحديدا كان أكبر مخاوف بولاني: أن لا يكون المشروع الطوباوي الليبرالي (وبالتالي الليبرالي الجديد) قابلا للبقاء والاستمرارية في النهاية إلا باللجوء إلى الاستبدادية، حيث تكبل حرية الجماهير لمصلحة حريات القلة القليلة.

الدولة الليبرالية الجديدة في حيز الممارسة

يصعب توصيف الشخصية العامة للدولة في العهد الليبرالي الجديد لسببين محوريين: أولا، الانحرافات المنهجية للممارسة العملية عن القالب النظري الليبرالي الجديد، وسرعة تبديها، واستحالة إرجاعها جميعا إلى التناقضات الداخلية التي أوجزناها أعلاه. ثانيا، التنوع الشديد في طبيعة التعديلات التي فرضتها دينامية نشوء وارتقاء الليبرالية الجديدة، وتباينها من مكان لآخر ومن فترة لأخرى. إن أية محاولة لاستخلاص صورة مركبة للدولة الليبرالية الجديدة بصيغتها النموذجية، من هذه الجغرافيا التاريخية المتقلبة وغير المستقرة، تبدو بالتأكيد مهمة حمقاء وجنونية. مع ذلك، أعتقد من المفيد رسم سياق عام يحافظ على فكرة وجود مجموعة سمات مميزة للدولة الليبرالية الجديدة.

هناك تحديدا حلبتان تؤدي النزعة إلى استعادة السلطة الطبقية فيهما إلى حرف، بل في بعض المجالات عكس، النظرية الليبرالية الجديدة في حيز الممارسة العملية. تنشأ الأولى عن الحاجة إلى إيجاد «مناخ مؤات للأعمال أو الاستثمارات»، يصب في مصلحة الجهود والمساعي الرأسمالية. في حين يمكن منطقيا اعتبار بعض هذه الشروط، كالاستقرار السياسي أو الاحترام الكامل للقانون والعدالة في تطبيقه، «محايدة طبقيا»، فمن الواضح أن ثمة شروطا أخرى متحيزة ومتحاملة طبقيا. ينجم هذا التحيز على وجه الخصوص من التعامل مع البيئة والعمل باعتبارهما مجرد سلع. وعندما ينشب صراع في المصالح، تنزع الدولة الليبرالية الجديدة بصيغتها النموذجية إلى الوقوف بجانب المناخ المؤات للاستثمار والأعمال، ضد الحقوق الجماعية (ونوعية حياة) العاملين، وضد قدرة البيئة على إعادة انتاج أو تجديد ذاتها. وتنشأ ساحة التحيز الثانية لأن الدول الليبرالية الجديدة تحابي نموذجيا سلامة النظام المالي، وتتحيز إلى قدرة المؤسسات المالية على إيفاء ديونها، على حساب صلاح حال السكان والسلامة البيئية، في حال قيام تضارب بين المصلحتين.

ليس من السهل دائما إدراك هذه التحيزات المنهجية في خضم ممارسات الدولة المتشعبة وشديدة التباين في أغلب الأحيان، حيث تلعب الاعتبارات البراغماتية والانتهازية دورا مهما. يؤيد بوش، مثلا، حرية الأسواق وحرية التجارة، لكنه فرض ضرائب جمركية باهظة على استيراد الفولاذ لدعم فرص نجاحه في انتخابات ولاية أوهايو (وقد أتت هذه السياسات أكلها، كما تبين لاحقا). كما تفرض بشكل اعتباطي حصص الواردات الأجنبية إلى الولايات المتحدة وأوربا لتهدئة مشاعر السخط المحلي، فالأوربيون

أيضا يحمون منتجاتهم الزراعية بينما يصرون على حرية التجارة في كل شيء آخر، لأسباب اجتماعية وسياسية وحتى جمالية. ويُسمح بتدخلات الدولة في مجالات خاصة تحابي مصالح فئة اقتصادية أو شركات معينة (صفقات الأسلحة مثلا)، وتوزع القروض عشوائيا على مختلف الدول سعيا وراء النفوذ السياسي والوصول إلى مناطق جيوسياسية حساسة (كالشرق الأوسط مثلا). لكل أنواع الأسباب هذه، من المدهش حقا أن نجد حتى أكثر الدول الليبرالية الجديدة أصوليةً ملتزمة تماما بالعقيدة الليبرالية الجديدة في كل الظروف والأوقات.

في حالات أخرى، يمكن منطقيا عزو التباينات بين النظرية والممارسة إلى الاحتكاكات ومشاكل النزاعات الانتقالية، التي تعكس مختلف صيغ الدولة القائمة قبل التحول إلى الليبرالية الجديدة. كانت الأوضاع السائدة في دول أوربا الشرقية والوسطى بعد انهيار الشيوعية، مثلا، أوضاعا خاصة جدا، فسرعة حدوث عمليات الخصخصة، إثر «علاج الصدمة» الذي ضرب تلك الدول في التسعينيات، أدت إلى ضغوطات هائلة لا يزال رجع صداها يتردد إلى يومنا هذا. والديمقراطيات الاشتراكية (كالدول الاسكندنافية، أو بريطانيا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة) أخرجت منذ أمد بعيد قطاعات اقتصادية مفتاحية، مثل الرعاية الصحية أو التعليم أو حتى الإسكان، خارج نطاق السوق، على اعتبار أن الحصول على الحاجات الإنسانية الأساسية لا يجب أن يتم عبر توسط قوى السوق الاقتصادية، ولا يجب تحديده بالقدرة على الدفع. في حين استطاعت مارغريت ثاتشر تغيير كل ذلك، قاوم السويديون لفترة أطول، حتى في وجه المحاولات القوية التي قامت بها مصالح الطبقة الرأسمالية لسلوك

السبيل الليبرالي الجديد. أما الدول الإنمائية (مثل سنغافورة والعديد من الدول الآسيوية الأخرى) فاعتمدت، لأسباب مختلفة تماما، على القطاع العام وتخطيط الدولة، بالتعاون اللصيق مع رأس المال المحلي والشركات المتحدة (غالبا أجنبية ومتعددة الجنسيات)، في تشجيع تراكم رأس المال وتحقيق النمو الاقتصادي[4]. نموذجيا، تولي الدول الإنمائية اهتماما معتبرا بالبنى التحتية الاجتماعية والمادية في آن، وهذا يعني انتهاج سياسات أكثر عدالة ومساواة من حيث الحصول على الرعاية الصحية وفرص التعليم، مثلا. كما ينظر إلى استثمار الدولة في قطاع التعليم على أنه ضرورة حاسمة لاكتساب ميزة تنافسية في سوق التجارة العالمية. بشكل عام، تتفق الدول الإنمائية مع النظرية الليبرالية الجديدة إلى الحد الذي تسهل فيه التنافس بين الشركات الصغيرة والكبيرة والكيانات الإقليمية، وتتقبل شروط وقواعد التجارة الحرة، وتعتمد أسواق التصدير المفتوحة؛ غير أنها بمجملها دول تدخلية فاعلة من حيث إيجاد البنى التحتية المؤاتية لقيام مناخ جيد للاستثمار والأعمال. إن الليبرالية الجديدة تفتح إمكانات وآفاقا واسعة أمام الدول الإنمائية لتعزيز مواقعها في السوق التنافسي العالمي، وذلك بتطوير هيكليات جديدة لتدخل الدولة (مثل دعم الأبحاث والتطوير)، لكنها بالأمارة ذاتها توجد الظروف المؤاتية للتشكل الطبقي. ومع تزايد السلطة الطبقية تنشأ النزعة (كما في كوريا الجنوبية المعاصرة، مثلا) لتحرير تلك الطبقة من الاعتماد على سلطة الدولة وإعادة توجيهها وفق الخطوط الليبرالية الجديدة.

تجد الدول الإنمائية نفسها باطراد مدفوعة نحو الحظيرة الليبرالية الجديدة، نتيجة بروز ترتيبات مؤسساتية جديدة لتحديد قواعد التجارة

العالمية- كفتح أسواق رأس المال المحلية، الذي يعتبر اليوم شرطا أساسا لعضوية صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. أحد الآثار الرئيسة للأزمة الآسيوية عام 1997 ـ 1998، مثلا، كان إدخال الدول الإنمائية بشكل أكبر وأكثر انتظاما في صف الممارسات المعيارية لليبرالية الجديدة. وكما شاهدنا في الحالة البريطانية، يصعب الحفاظ على موقف ليبرالي جديد على الصعيد الخارجي (كتسهيل عمليات الرأسمال المالي مثلا) دون تقبل قدر من الليبرالية الجديدة في الداخل (عانت كوريا هذا النوع من الضغوطات تحديدا في السنوات القليلة الماضية). لكن الدول الإنمائية غير مقتنعة بأي شكل من الأشكال أن المسار الليبرالي الجديد هو المسار الصحيح، سيما وأن تلك الدول (مثل تايوان والصين) التي لم تحرر أسواق رأسمالها تضررت بقدر أقل بكثير من الدول التي حررته تماما في الأزمة المالية نفسها[5].

لعل الممارسات الحالية بالنسبة للمؤسسات المالية والرأسمال التمويلي أبعد ما تكون عن العقيدة الليبرالية الجديدة. ففي الأحوال النموذجية، تسهل الدول الليبرالية الجديدة انتشار تأثير المؤسسات المالية في عموم الاقتصاد عبر إلغاء القيود والضوابط الناظمة، لكنها في حالات كثيرة تضمن أيضا سلامة تلك المؤسسات وقدرتها على إيفائية ديونها مهما بلغ الثمن. وينشأ هذا الالتزام جزئيا (وشرعيا في بعض صيغ النظرية الليبرالية الجديدة) عن الاعتماد على النظرية النقدية كأساس سياسة الدولة، حيث تشكل سلامة وصحة النظام المالي صلب تلك السياسة. المفارقة أن هذا التناقض الظاهري يعني أن الدولة الليبرالية الجديدة لا تستطيع تحمل أية خسائر مالية ضخمة، حتى عندما تكون المؤسسات المالية

مسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاطئة، فتضطر الدولة إلى التدخل لتعويض الأموال «السيئة» بأموالها «الجيدة» ـ الأمر الذي يفسر الضغوطات على مدراء المصارف المركزي للحفاظ على الثقة بمصداقية ورسوخ الوضع المالي للدولة. لقد استخدمت الدولة الليبرالية الجديدة مرارا سلطات الدولة وأموالها لإنقاذ الشركات الخاصة وتجنب حدوث انهيارات مالية، كما في أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة عام 1987 ـ 1988، التي كلفت دافعي الضرائب الأميركيين حوالي 150 بليون دولار، أو كما في انهيار صندوق التغطية لشركة «لونغ تيرم كابتال مانجمنت» عام 1997 ـ 1998، والتي كلفت 3.5 بليون دولار.

على الصعيد الدولي، فوضت الدول الليبرالية المحورية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سلطات مطلقة في التفاوض لتخفيف وإعادة جدولة الديون عام 1982، مما يعني عمليا حماية المؤسسات المالية الرئيسة في العالم من خطر التخلف عن الدفع. ويغطي صندوق النقد الدولي قدر استطاعته التعرض للأخطار والشكوك في الأسواق المالية العالمية، وهي ممارسة يصعب تبريرها وفق النظرية الليبرالية الجديدة، لأن على المستثمرين من حيث المبدأ تحمل مسئولية قراراتهم وأخطائهم. لذلك آمن الليبراليون الجدد الأكثر أصولية بضرورة إلغاء صندوق النقد الدولي، خصوصا في السنوات الأولى لإدارة ريغان، حين كان خيارا جديدا، ولاحقا عام 1998 عندما أثارته لجنة أعضاء الكونغرس الجمهوريين ثانية. وكان جيمز بيكر، وزير الخزانة في إدارة ريغان الأولى، نفخ الحياة مجددا في مؤسسة صندوق النقد الدولي حين وجد نفسه في مواجهة الإفلاس المحتمل لدولة المكسيك، وما يترتب عنه من خسائر خطيرة على بنوك الاستثمار

الرئيسة في مدينة نيويورك، التي تعود إليها ملكية الديون المكسيكية لعام 1982. استخدم بيكر صندوق النقد الدولي في فرض تكييف بنيوي للاقتصاد المكسيكي، وحماية أصحاب البنوك الأميركية من خطر التخلف عن الدفع، فأعطى الأولوية لتلبية متطلبات البنوك والمؤسسات المالية على حساب تخفيض مستويات المعيشة في الدولة المدينة، وهي ممارسة رائدة استخدمتها الإدارة خلال أزمة الدين في مدينة نيويورك. كان ذلك يعني في السياق العالمي انتزاع الفائض من شعوب العالم الثالث المعدمة لدفع أرباح البنوك الدولية، «ويالة من عالم غريب»، علق ستيغليتز بسخرية، «تدعم فيه أفقر الدول أغناها». حتى تشيلي- الدولة القدوة والمثال في الممارسات الليبرالية الجديدة «الصرف»، بعد عام 1975 ـ سقطت بالطريقة نفسهاعندما هبط الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 14%، وارتفعت نسبة البطالة إلى 20% خلال سنة واحدة عام 1982 ـ 1983. الاستنتاج بأن الليبرالية الجديدة «الصرف» لا تعمل لم يؤخذ نظريا بعين الاعتبار، على الرغم من أن التعديلات البراغماتية التي تبعت الأزمة في تشيلي (وفي بريطانيا أيضا بعد عام 1983) فتحت مجال التسويات، فوسعت إلى حد أبعد الفجوة بين النظرية والممارسة في العقيدة الليبرالية الجديدة[6].

يعتبر اقتطاع العمولات عبر آليات التعامل في الأسواق المالية العالمية ممارسة إمبريالية قديمة. وقد ثبتت فائدتها الكبيرة في استعادة السلطة الطبقية، خصوصا في المراكز المالية الرئيسة في العالم، حيث لا تحتاج دائما إلى أزمة تكييف بنيوي لتعمل على ما يرام. عندما يقترض المقاولون ورجال الأعمال في الدول النامية أموالا من الخارج، فإن الحاجة بأن تتوفر لدى دولهم كمية كافية من احتياطي القطع الأجنبي لتغطية قروضهم

تعني عمليا وجوب أن تستثمر تلك الدول أموالها في دعم سندات الخزينة الأميركية مثلا. الفرق بين معدل الفائدة على الأموال المقترضة (12% بالمائة مثلا)، وعلى الأموال المودعة كضمانة في خزانات البنوك الأميركية في واشنطن (4% بالمائة مثلا)، تعود على المركز الإمبريالي بسيولة مالية صافية كبيرة على حساب الدول النامية.

هذه النزعة لدى الدول المركزية، كالولايات المتحدة، إلى حماية مصالح المؤسسات المالية، والتنحي جانبا بينما تمتص الفوائض والأرباح من كل مكان آخر في العالم، تعكس بوضوح تعزيز سلطة الطبقة العليا داخل هذه الدول، والتشجيع على تركيزها حول عمليات التمويل. لكن عادة التدخل في ساحة السوق الاقتصادي وإنقاذ المؤسسات المالية عندما تواجه مصاعب، لا يمكن التوفيق بينها وبين النظرية الليبرالية الجديدة. نموذجيا، يجب معاقبة الاستثمارات المتهورة بتحميل الدائن الخسائر المترتبة، غير أن الدولة تتدخل عمليا لجعل الدائن محصنا ضد الخسارة، وإجبار المَدين على الدفع، بغض النظر عن التكلفة الاجتماعية. لعله ينبغي على النظرية الليبرالية الجديدة إصدار تنبيه مفاده «احذر أيها المُدين»، في حين ينبغي القول في الممارسة الليبرالية الجديدة «احذر أيها المَدين».

في النهاية، ثمة حدود للقدرة على عصر اقتصادات الدول النامية وامتصاص فوائضها المالية. فإجراءات التقشف التي تكبلها وتزجها في أزمات تضخم اقتصادي مزمنة، تجعل آفاق تمكنها من إيفاء ديونها تتراجع في أحيان كثيرة إلى المستقبل البعيد. في مثل هذه الظروف، قد يبدو تحمل بعض الخسائر المعقولة خيارا على قدر من الجاذبية بالنسبة للدول المَدينة، وهو ما حدث فعلا في «خطة برادي» عام 1989، حين

وافقت المؤسسات المالية على إلغاء 35% من ديونها المستحقة، واعتبارها خسائر لقاء سندات تخفيضية (يدعمها صندوق النقد الدولي والخزينة الأميركية) تضمن الإيفاء بباقي المستحقات (بعبارة أخرى، ضمن الدائنون إيفاء قروضهم بمعدل 65% على الدولار). بحلول عام 1994، وافقت حوالي ثماني عشرة دولة (بما فيها المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا والاورغواي) على اتفاقات تسامحها بحوالي 60 بليون دولار من ديونها. بالطبع، كان الأمل أن يولد تخفيف الديون شرارة تعيد للاقتصاد عافيته، وتتيح بالتالي إيفاء باقي الديون بشكل منتظم وفي مواعيدها المحددة. المشكلة أن صندوق النقد الدولي تأكد من أن كل الدول المستفيدة من هذا النزر اليسير من إعفاءات الديون (الذي اعتبره الكثير أدنويا بالنسبة لما تستطيع البنوك تحمله) تجرعت أيضا سم الإصلاحات المؤسساتية الليبرالية الجديدة، فكانت النتائج المتوقعة مجموعة الأزمات التي واجهتها المكسيك (أزمة البيسوس) عام 1995، والبرازيل عام 1998، والانهيار الكامل للاقتصاد الأرجنتيني عام 2001.

يقودنا هذا، أخيرا، إلى القضية الإشكالية حول مقاربة الدولة الليبرالية الجديدة لأسواق العمل. على الصعيد الداخلي، تعادي الدولة الليبرالية الجديدة بالضرورة كل أشكال وصيغ التكافل الاجتماعي التي تضع قيودا على تراكم رأس المال. لذلك كان لا بد من تأديب، إن لم يكن تدمير، نقابات العمال المستقلة والحركات الاجتماعية الأخرى (مثل اشتراكية الإدارة المحلية على طريقة مجلس مدينة لندن الكبرى)، التي اكتسبت قدرا معتبرا من السلطة في ظل الليبرالية المتجذرة، وذلك باسم ما تعتبره الليبرالية الجديدة حرية مقدسة للعامل الفرد، بمعزل عن

تنظيماته الجماعية. أصبحت «المرونة» الكلمة الأثيرة في أسواق العمل، وظهر إصلاحيون يساريون يجادلون بقوة في أن «التخصص المرن» طريق المستقبل[8]. في الحقيقة، يصعب القول إن زيادة المرونة أمر سيء بكلية، خصوصا في وجه الممارسات النقابية المفرطة في تصلبها وقصريتها. بالتأكيد، يستفيد بعض العمال الأفراد من هذه المرونة، غير أن عدم التناظر في المعلومات والسلطة، إضافة إلى قلة أو انعدام حرية وسهولة حراك اليد العاملة (خصوصا عبر حدود الدول)، تضع العاملين في موقف ضعيف. كما يمكن لرأس المال تلقف التخصص المرن باعتباره طريقة سهلة وفي متناول اليد للحصول على وسائل أكثر مرونة لتحقيق التراكم الرأسمالي. بالطبع، ثمة دلالات ضمنية متباينة تماما[9] لعبارتي التخصص المرن والتراكم المرن، ولكن النتيجة العامة لكليهما أجور أدنى، وقدر أعلى من مستويات الخطورة وعدم استقرار العمل، وفي حالات كثيرة خسارة التعويضات وأشكال الحمايات الأخرى. ويمكن تلمس مثل هذه النزعات بسهولة في كل الدول التي اتخذت السبيل الليبرالي الجديد، فبالنظر إلى الهجمة الشرسة على صيغ تنظيم العمل وحقوق العمال كافة، والاعتماد المتزايد على مخزون العمل الكثيف ولكن غير المنظم عموما، في دول مثل الصين وإندونيسيا والهند والمكسيك وبنغلادش، يبدو أن السيطرة على قوى العمل والحفاظ على مستوى عال من استغلال العاملين سمتان مركزيتان ودائمتان لليبرالية الجديدة. وكما العادة دائما، لا تتم استعادة أو تشكيل السلطة الطبقية إلا على حساب العمل والعمال.

يكتسب التصميم الليبرالي الجديد على إعادة تحويل كامل المسئولية عن صلاح الحال إلى الفرد وحده تأثيرات مضاعفة الضرر، خصوصا في

مثل هذا السياق من شح الموارد الشخصية المستمدة من سوق العمل. ومع انسحاب الدولة من عملية توفير الرعاية الاجتماعية، وتقليص دورها في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم العام والخدمات الاجتماعية، التي كانت في الماضي أساسية بالنسبة لليبرالية المتجذرة، فإن الدولة تترك باطراد قطاعات أعرض من السكان عرضة الفاقة والفقر[10]. تتقلص بالتالي شبكة الأمان الاجتماعي إلى حدودها الدنيا، لمصلحة نظام يؤكد على المسئولية الشخصية، ويعزو الفشل عموما إلى عيوب ونقائص فردية، فيوقع اللوم مرارا وتكرارا على الضحية.

خلف هذه التحولات الرئيسة في السياسة الاجتماعية تقبع تغيرات بنيوية مهمة في طبيعة الحكم والإدارة. نظرا لشكوك الليبرالية الجديدة بالديمقراطية، كان لا بد من إيجاد طريقة لدمج آليات صنع القرار في الدولة، مع ديناميات تراكم رأس المال وشبكات السلطة الطبقية في حالتي الاستعادة أو (كما في الصين وروسيا) التشكل .لقد استتبعت الليبرالية الجديدة، على سبيل المثال، الاعتماد المتزايد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (وكانت تلك إحدى أقوى الأفكار التي طرحتها مارغريت ثاتشر أثناء إنشائها «مؤسسات نصف ـ حكومية»، مثل شركات الإنماء المديني لمتابعة إنجاز عملية التطوير الاقتصادي). هنا لا تتعاون الشركات والأعمال عن قرب وحميمية مع اللاعبين الفاعلين في الدولة فحسب، بل تكتسب أيضا دورا مهما في وضع التشريعات، وتحديد السياسات العامة، وإقامة أطر تنظيمية (تكون بشكل أساس مؤاتية لمصالحها). وتنشأ عن ذلك أنماط تفاوض تدمج الشركات، وأحيانا المصالح المهنية، في صيغ الحكم والإدارة عبر الاستشارات القريبة، والسرية أحيانا. وخير مثال

صارخ على ذلك رفض نائب الرئيس تشيني بإصرار الإفصاح عن أسماء المجموعة الاستشارية التي صاغت وثيقة سياسة الطاقة لإدارة بوش عام 2002، وأغلب الظن أنها تضم في عضويتها كينيث ليه، رئيس شركة إنرون ـ وهي الشركة المتهمة بالتكسب من وراء الإثارة المتعمدة لأزمة الطاقة في ولاية كاليفورنيا، والتي انهارت بعد ذلك وسط فضيحة هائلة في حساباتها. إن التحول من الحكومة (سلطة الدولة وحدها) إلى الحكم (الصيغة الأعرض للدولة والعناصر المفتاحية في المجتمع المدني معا) ظاهرة توضحت إلى حد بعيد في ظل الليبرالية الجديدة[11]، وفي هذا السياق تتلاقى ممارسات الدولة الإنمائية عموما مع ممارسات الدولة الليبرالية الجديدة.

تقدم الدولة نموذجيا تشريعات وإطرا تنظيمية مؤاتية لمصالح الشركات المتحدة عموما، ولمصالح محددة في بعض الحالات، كشركات صناعة الأدوية وقطاع الطاقة والشركات الزراعية، إلخ.. في العديد من حالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الإدارة المحلية تحديدا، تتحمل الدولة القسم الأكبر من المخاطر، في حين يجني القطاع الخاص القسم الأكبر من الأرباح. وتلجأ الدولة الليبرالية الجديدة، علاوة على ذلك، إلى وضع تشريعات قسرية، وإن لزم الأمر استخدام أجهزة الشرطة والأساليب الأمنية (قواعد وقوانين منع التحريض على الإضراب مثلا) لتفريق أو قمع أشكال المعارضة الجمعية للسلطة التشاركية. كذلك تتكاثر أشكال المراقبة والتجسس والأعمال الأمنية والشرطية، إذ أصبح السجن في الولايات المتحدة مثلا استراتيجية الدولة المفتاحية في التعامل مع المشاكل الناجمة عن تسريح العاملين وتهميش فئات من السكان. وتتزايد قوة ذراع الدولة القسرية لحماية مصالح الشركات، وقمع حركات

المعارضة والانشقاق إن اقتضت الضرورة. الواضح أن أيا من هذا لا يبدو منسجما مع النظرية الليبرالية الجديدة. أما الخوف الليبرالي الجديد من أن تفسد فئات المصالح الخاصة أجهزة الدولة وتضللها، فيتجسد بأوضح صورة في واشنطن ذاتها، حيث تتحكم جيوش جماعات الضغط الموالية للشركات (التي استغل الكثير من أعضائها منافع ما يسمى «الباب الدوار» بين الوظيفة الحكومية والعمل الأكثر ربحية بكثير لدى الشركات الكبيرة) في عملية إملاء التشريعات وسن القوانين المتطابقة مع مصالحها الخاصة بكفاءة وفاعلية. بعض الدول لاتزال تحافظ على احترام الاستقلالية التقليدية لجهاز الخدمة المدنية، لكن هذا الوضع يتعرض للتهديد في كل مكان ضمن المساق الليبرالي الجديد. لقد أصبحت التخوم الفاصلة بين سلطة الدولة وسلطة الشركات حدودا مسامية القوام ونفوذه باطراد، تغمر ما تبقى من الديمقراطية التمثيلة في فيض من سلطة المال الفاسد، إن لم يكن كلية فبالتأكيد من الناحية القضائية/ القانونية.

على اعتبار أن الوصول إلى القضاء حق متاح أمام الجميع، بشكل متساو صوريا وإن يكن في الواقع باهظ التكاليف (سواء كان المدعي فردا يقاضي الآخرين على الإهمال في أداء العمل، أم دولة تقاضي الولايات المتحدة على انتهاك قوانين منظمة التجارة العالمية- وهو إجراء قد تصل تكاليفه إلى حوالي مليون دولار، أي ما يعادل الميزانية السنوية لبعض الدول الصغيرة والمعدمة)، غالبا ما تكون النتائج متحيزة بقوة لمصلحة من يملك سلطة المال. والمعروف أن التحيز الطبقي في صناعة القرار داخل أروقة السلطة القضائية واسع الانتشار، إن لم يكن أكيدا وراسخا[12]. لذلك لا يبدو مستغربا في ظل الليبرالية الجديدة أن يتم تعريف وصياغة وسائل العمل الجماعي الأساس من قبل هيئات غير منتخبة (ونخبوية القيادة في حالات

كثيرة) وجماعات ضغط وفئات دفاع عن مختلف أنواع الحقوق. في بعض الحالات، مثل حماية حقوق المستهلك أو الحقوق المدنية أو حقوق المعوقين، تم تحقيق مكاسب مهمة باستخدام هذه الوسائل. كما ازداد نمو وانتشار المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تفشي الاعتقاد بأن مركز نفوذ سياسات المعارضة والتحول الاجتماعي يقع خارج نطاق جهاز الدولة، وضمن كيان منفصل يسمى «المجتمع المدني»[13]. وقد تزامن انتشار فكرة المجتمع المدني ـ الذي ينظر إليه ككيان مستقل مقابل الدولة ـ وتحولها إلى عقيدة مركزية لتشكيل سياسات المعارضة، مع فترة تحول الدولة الليبرالية الجديدة إلى مرحلة الهيمنة. لقد حلت فكرة المجتمع المدني كمركز لمعارضة الدولة، إن لم يكن بديلا عنها، محل فكرة غرامتشي بأن الدولة هي وحدة المجتمع السياسي والمدني في آن معا.

نرى بوضوح من خلال هذا العرض أن الليبرالية الجديدة لا تجعل الدولة، أو بعض مؤسسات الدولة (مثل المحاكم وأجهزة الأمن والشرطة)، هامشية أو غير فاعلة، كما جادل بعض المعلقين اليساريين واليمينيين على حد سواء[14]. لكن هناك إعادة صياغة راديكالية لمختلف مؤسسات وممارسات الدولة (خصوصا لجهة التوازن بين القسر والقبول، وبين سلطات رأس المال والحركات الشعبية، وبين السلطتين التنفيذية والقضائية من ناحية وسلطات الديمقراطية التمثيلية من ناحية أخرى).

على الرغم من كل ذلك، ليست الأمور كلية على مايرام بالنسبة للدولة الليبرالية الجديدة، ولذلك تبدو صيغة سياسية انتقالية أو غير مستقرة. لب المشكلة يكمن في التباين المتزايد بين الأهداف المعلنة لليبرالية الجديدة ـ صلاح حال الجميع ـ ونتائجها الفعلية ـ استعادة السلطة

الطبقية. علاوة على ذلك، ثمة سلسلة من التناقضات المحددة لا بد من تسليط الضوء عليها:

1ـ يفترض بالدولة الليبرالية الجديدة، من جهة، الجلوس ببساطة في المقعد الخلفي، والاكتفاء بتهيئة المسرح أمام السوق الاقتصادي لأداء وظائفه. ولكن يفترض بها، من الجهة المقابلة، أن تكون ناشطة في إيجاد مناخ مؤات للأعمال والاستثمارات، وفي التصرف ككيان تنافسي في سوق السياسات العالمية. يحتم دورها الثاني أن تعمل الدولة كشركة تعاونية متحدة، الأمر الذي يثير مشكلة ولاء المواطنين وكيفية ضمانها. تبدو العقيدة القومية في هذا المجال الإجابة الواضحة، لكن القومية شديدة التعارض مع الأجندة الليبرالية الجديدة. هذه تحديدا كانت معضلة مارغرت ثاتشر، التي استطاعت الفوز بجولة انتخابات ثانية، وتحقيق المزيد من الإصلاحات الليبرالية الجديدة في الداخل، حصريا من خلال لعب الورقة القومية في حرب الفوكلاند/ مالفيناس، وبدرجة أكثر أهمية في الحملة ضد التكامل الاقتصادي مع بقية دول أوربا الغربية. مرة إثر مرة ـ سواء داخل الاتحاد الأوربي، أم في مفاوضات مدينة ميركوسور (حيث وقفت العقبات القومية حائلا أمام التكامل الاقتصادي بين البرازيل والأرجنتين)، أم في منظمة التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية، أم في منظمة دول جنوب شرق آسيا ـ تتعارض حريات السوق عموما مع الأبعاد القومية التي تتطلبها الدولة لأداء وظائفها بفاعلية، ككيان تشاركي في الداخل وتنافسي في السوق العالمي.

2ـ تتعارض إلى حد مقلق سلطوية الليبرالية الجديدة واستبداديتها في فرض السوق الاقتصادي بالقوة، مع مثل الحريات الفردية التي تنادي بها. كلما انحازت الليبرالية الجديدة باتجاه النزعة السلطوية الأولى، ازدادت صعوبة الحفاظ على شرعيتها بالنسبة للنزعة الليبرالية الثانية، واضطرت بالتالي إلى إظهار صبغتها المعادية للديمقراطية بشكل أوضح. يتوازى هذا التناقض مع التناقص المطرد في تماثل علاقات القوة بين الشركات المتحدة العملاقة من جهة، وبين الأفراد العاديين، مثلي ومثلك، من جهة ثانية. لكن، «إذا كانت سلطة الشركات تسرق حريتك الشخصية، فإن الوعد الليبرالي الجديد لا يساوي شيئا على أرض الواقع»[15]. وهذا ينسحب على الأفراد في موقع العمل، وعلى الفضاء المُعاش في الحياة اليومية. يمكن على سبيل المثال تقبل الادعاء بأن شئون رعايتي الصحية تبقى خياري ومسئوليتي الشخصيتين، ولكن من غير المعقول أن تكون الطريقة الوحيدة لتحقيق هذه الحاجة الأساسية في السوق الاقتصادي دفع أقساط باهظة لشركات تأمين عملاقة، وعديمة الكفاءة، وعالية البيروقراطية، وخيالية الأرباح في الآن ذاته. وعندما تتمتع هذه الشركات بسلطة تحديد فئات أمراض جديدة لتطابق أدوية جديدة نزلت حديثا إلى السوق، فالأمور بكل وضوح تسير على نحو خاطئ[16]. في مثل هذه الحالات، وكما شاهدنا في الفصل الثاني، يصبح الحفاظ على الشرعية والقبول أشبه ما يكون بمحاولة إقامة توازن صعب، قد يتداعى ويسقط بسهولة عندما تبدأ الأمور باتخاذ منحى اقتصادي سيء.

3ـ في حين قد يكون الحفاظ على سلامة ومصداقية النظام المالي أمرا حاسما، فإن فردانية العاملين فيه ولامسئوليتهم وتعظيم ذواتهم تلعب دورا مهما في حالة عدم الاستقرار المزمنة، والفضائح المالية، والتقلبات الحادة في أسواق المضاربات. لقد قوضت فضائح وول ستريت، والفضائح في حسابات الشركات مؤخرا، الثقة بسوق المال عموما، وأثارت مشاكل خطيرة أمام الهيئات التنظيمية حول كيفية ووقت التدخل في الأزمات، على الصعيدين المحلي والدولي. إن حرية التجارة العالمية تقتضي حكما وضع قواعد عالمية للعبة، وذلك بدوره يقتضي نوعا من الإدارة العالمية (منظمة التجارة العالمية مثلا). أما تحرير النظام المالي من القيود والضوابط فيسهل أنماط سلوك تستدعي إعادة التنظيم، إن شئنا تجنب الأزمات[17].

4ـ في حين يتم إبراز فضائل المنافسة، يتزايد في الحقيقة تعزيز السلطات الأقلوية والاحتكارية ومتعددة الجنسيات لبضع شركات متحدة عملاقة. على سبيل المثال، تنحصر المنافسة في سوق المشروبات الغازية عالميا بين شركتي كوكا كولا وبيبسي، وتقتصر المنافسة في قطاع الطاقة بين خمس شركات متحدة متعددة الجنسيات، ويسيطر قلة من أصحاب النفوذ في مجال الإعلام على تدفق الأخبار، التي يتحول معظمها إلى محض دعاية موجهة.

5ـ على المستوى الجماهيري، يمكن بسهولة أن يتحول الدفع باتجاه حريات السوق وتسليع كل الأشياء إلى نزعة جنونية تفضي إلى التفكك الاجتماعي. إن تدمير أشكال التكافل الاجتماعي كافة، بل حتى فكرة المجتمع ذاتها، كما اقترحت مارغرت ثاتشر، يترك

فجوة فاغرة في النظام الاجتماعي، يصبح من الصعوبة بمكان معها مكافحة الانحراف، والسيطرة على أنماط السلوك المعادية للمجتمع، مثل الإجرام واستعباد الآخرين وشيوع فنون الإثارة الرخيصة والماجنة. كما إن اختزال «الحرية» بـ«حرية التجارة والأعمال» يطلق العنان لكل تلك «الحريات السلبية»، التي ربطها بولاني بشكل لا يمكن فصم عراه بالحريات الإيجابية. ويتجلى الرد المحتوم على هذه النزعات التفكيكية في إعادة تشكيل صيغ التكافل الاجتماعي، وإن يكن ضمن اصطفاف مختلف ـ الأمر الذي يعلل بعث الاهتمام بالدين والأخلاق بأشكال ارتباط جديدة (تتمحور حول مسائل الحقوق والمواطنة مثلا)، بل حتى إحياء صيغ سياسية قديمة (كالفاشية، والقومية، والنزعات المحلية، وما شابه). ولطالما توعدت الليبرالية الجديدة في صيغتها المحض باستحضار لعناتها المستترة تحت مختلف أشكال القومية والشعبوية السلطوية، فكما حذر شواب وسميدجا ـ منظما المهرجان الاحتفالي السنوي لليبرالية الجديدة في مدينة دافوس، في فترة مبكرة من عام 1996:

لقد دخلت العولمة الاقتصادية طورا جديدا تتصاعد فيه ردود الفعل العنيفة ضد آثارها، خصوصا في الديمقراطيات الصناعية، مما ينذر بحدوث صدمة عنيفة تعيق النشاط الاقتصادي وتهدد الاستقرار الاجتماعي في العديد من الدول. إن المزاج العام في هذه الديمقراطيات يتصف بالقلق وانعدام الحيلة، الأمر الذي يفسر ظهور طراز جديد من السياسيين الشعبويين، ويمكن أن يتحول بسهولة إلى حالة عصيان وثورة[18].

openkanal.com

إجابة المحافظين الجدد

إذا كانت الدولة الليبرالية الجديدة غير مستقرة بطبيعتها، فما الذي يمكن أن يحل محلها؟ في الولايات المتحدة، ثمة دلائل على وجود إجابة مميزة على هذا السؤال يقدمها المحافظون الجدد. كذلك يشير الباحث وانغ، في تأمله تاريخ الصين الحديث، إلى وجود

سرديات استطرادية مشابهة، مثل النظريات «الاستبدادية الجديدة» و«المحافِظة الجديدة» و«الليبرالية الكلاسيكية» والتحديث القومي وتطرفية السوق... وكلها تتمتع بعلاقات وثيقة من نوع ما مع تركيبة الليبرالية الجديدة. إن مجرد إزاحة هذه التعابير على التوالي أحدها للآخر (أو حتى التناقضات بينها)، تظهر بوضوح التحولات في بنية السلطة داخل كل من الصين المعاصرة والعالم المعاصر بشكل أعم[19].

سوف يظهر المستقبل ما إذا كانت هذه التحولات تنذر بإعادة تشكيل وصياغة هيكليات الحكم والإدارة في العالم، لكن من الممتع الآن ملاحظة التلاقي بين الليبرالية الجديدة في دول استبدادية مثل الصين وسنغافورة، وتنامي الاستبدادية الواضحة في دول ليبرالية جديدة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. تأمل فيما يلي نشوء الإجابة الليبرالية الجديدة على عدم الاستقرار المتأصل في طبيعة الدولة الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة.

عمد المحافظون الجدد لأمد بعيد، مثلهم في ذلك مثل سابقيهم الليبراليين الجدد، على حضانة وتنشئة أفكارهم الخاصة حول النظام الاجتماعي في الجامعات (كان ليو شتراوس في جامعة شيكاغو تحديدا تأثيرا بالغا في هذا السياق) ومراكز الأبحاث جيدة التمويل، والمطبوعات

ذات النفوذ والتأثير (مثل مجلة كومنتري)[20]. وكما الليبراليون الجدد، يدعم المحافظون الجدد سلطة الشركات، والأعمال التجارية الخاصة، واستعادة السلطة الطبقية. لذلك ينسجم الفكر المحافظ الجديد بشكل كامل مع الأجندة الليبرالية الجديدة في حكم النخبة، والارتياب بالديمقراطية، والحفاظ على حريات السوق. لكنه ينحرف أيضا عن مبادئ الليبرالية الجديدة الصرف، فيعيد صياغة الممارسات الليبرالية الجديدة في جانبين رئيسيين: أولا، اهتمامه بالنظام على اعتباره إجابة لفوضى المصالح الفردية؛ ثانيا، انشغاله بأخلاقية مفرطة ومتغطرسة، يعتبرها بمثابة «الصمغ الاجتماعي» الضروري للحفاظ على لحمة الكيان السياسي وأمنه، في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية.

من حيث اهتمامه بالنظام، يبدو الفكر المحافظ الجديد وكأنه مجرد نزع الحجب التي أخفت الليبرالية الجديدة وراءها سلطويتها واستبداديتها. لكنه يقدم أيضا إجابة مميزة لحل إحدى التناقضات المركزية في الليبرالية الجديدة. إذا كان بالفعل «ليس ثمة شيء اسمه مجتمع، بل هناك أفراد فحسب»، كما ادعت مارغرت ثاتشر في البداية، فإن فوضى المصالح الفردية يمكن بسهولة أن تسود، وتطغى في النهاية على النظام. إن فوضى السوق، والتنافسية، والفردانية مطلقة العنان (الآمال والرغبات والهموم والمخاوف الفردية؛ وخيارات سبل وأساليب الحياة والعادات الجنسية والتوجهات الشخصية؛ وصيغ التعبير عن الذات وأنماط السلوك تجاه الآخرين) تولد كلها حالة مربكة تصبح باطراد غير قابلة للحكم، بل قد تؤدي إلى انهيار كل روابط التكافل الاجتماعي والتماسك المجتمعي، وإلى حالة حدية تقترب من شفى الفوضى الاجتماعية والعدمية.

في مواجهة ذلك، يبدو أن درجة من القسر والإكراه ضرورية لإعادة النظام. ولهذا السبب يشدد المحافظون الجدد على مفهوم العسكرة باعتباره علاجا لفوضى المصالح الفردية، فيسلطون الضوء على تهديدات ـ حقيقية أو متخيلة، في الداخل والخارج على حد سواء ـ لسلامة واستقرار الأمة. ويستتبع هذا في الولايات المتحدة إطلاق ما أسماه هوفستادتر «بارانويا السياسة الأميركية»، حيث يجري تصوير الأمة وكأنها محاصرة ومهددة بالأعداء من الداخل والخارج، وهو أسلوب عصابي له تاريخ طويل في السياسة الأميركية[21]. في الحقيقة الفكر المحافظ الجديد ليس جديدا إلى هذا الحد، فقد بنى موطنا له بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في المجمع العسكري ـ الصناعي ذي السطوة والنفوذ، والمصلحة الراسخة في عسكرة الدولة والمجتمع بشكل دائم. لكن نهاية الحرب الباردة طرحت سؤال جوهريا عن مصدر التهديد التالي لأمن الولايات المتحدة، فبرز الإسلام المتطرف والصين على لائحة المرشحين الخارجيين، وظهرت الحركات الانشقاقية (كأعضاء جماعة الدرافيديين الذين أبيدوا تماما في مدينة واكو، والحركات الميليشياوية التي ساعدت منفذي تفجير اوكلاهوما، والمشاركين في أعمال الشغب إثر الاعتداء الوحشي الذي تعرض له رودني كينغ من قبل شرطة مدينة لوس انجليس، وأخيرا الأعمال المخلة بالأمن والنظام التي اجتاحت مدينة سياتل عام 1999) على قمة لائحة المرشحين الذين لا بد من استهدافهم داخليا بقدر أكبر من المراقبة وأعمال الشرطة. في النهاية، تصدر القائمة التهديد الحقيقي للإسلام المتطرف، الذي برز بوضوح في التسعينيات وبلغ ذروته في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، فأصبح مصدر التهديد الأساس لأمن الأمة الأميركية في

الداخل والخارج، وبالتالي الساحة المركزية لإعلان الحرب المستدامة على الإرهاب، بما يقتضيه ذلك من عسكرة داخلية وخارجية موازية. بلا شك، كان ثمة حاجة واضحة إلى استجابة عسكرية/ شرطية من نوع ما للتهديد الذي أظهرته الهجمتان على مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، لكن وصول المحافظين الجدد إلى السلطة تكفل بإحداث ردة فعل أكبر من اللازم بكثير، وفي نظر العديد أبعد طموحا بكثير، وذلك بالتحول إلى العسكرة الكثيفة والشاملة على الصعيدين الداخلي والخارجي[22].

قبع الفكر المحافظ الجديد لفترة طويلة في الأروقة، كحركة مناوئة للإباحية الأخلاقية التي تعززها الفردانية وتروج لها عادة. وسعى الفكر المحافظ الجديد على الدوام إلى استعادة الحس بغاية أخلاقية وقيم سامية تشكل مركزا مستقرا للجسم السياسي. وقد استبق الإطار العام للنظريات الليبرالية الجديدة بطريقة ما هذه الإمكانية، «فبتشكيكها بالأسس السياسية للنماذج التدخلية في إدارة الاقتصاد.. أثارت الليبرالية الجديدة مواضيع الأخلاق والعدالة والسلطة ـ وإن تكن أرجعتها بطرائقها الخاصة إلى علم الاقتصاد»[23]. ما فعله المحافظون الجدد كان تغيير هذه «الطرائق الخاصة» التي تُطرح من خلالها تلك المواضيع للنقاش، وكان هدفهم على الدوام إبطال مفعول الآثار التفكيكية لفوضى المصالح الفردية التي تفرزها الليبرالية الجديدة بشكل نموذجي. هذا لا يعني بحال من الأحوال ابتعادهم عن الأجندة الليبرالية الجديدة في تشكيل أو استعادة هيمنة السلطة الطبقية، لكنهم سعوا إلى شرعنة تلك السلطة، وفرض السيطرة الاجتماعية عبر إشاعة مناخ من القبول بمجموعة قيم أخلاقية مترابطة. ويثير هذه الحقيقة لفورها السؤال عن ماهية القيم الأخلاقية التي

ينبغي أن تعم وتسود. قد يكون من الملائم جدا احتكام المحافظين الجدد إلى حقوق الإنسان في النظام الليبرالي، مثلا، على اعتبار أن الناشطين في هذا المجال لا يسعون إلى «مجرد التدخل لحماية حقوق الإنسان»، كما تقول ماري كالدور، «بل إلى إيجاد مجتمع أخلاقي»[24] في نهاية المطاف. في الولايات المتحدة، أفرزت العقائد «الاستثنائية»، والتاريخ الطويل للحركة الناشطة في مجال الحقوق المدنية، مجموعة حركات أخلاقية تتمحور حول قضايا مثل حقوق الإنسان ومكافحة الجوع في العالم، والانخراط في الأعمال الخيرية، علاوة على الحماس التبشيري الواضح.

يمكن فهم القيم الأخلاقية، التي أصبحت الآن مركزية بالنسبة للمحافظين الجدد، على أنها نتاج ذلك التحالف الاستثنائي في السبعينيات بين طبقة النخبة ومصالح المال والأعمال المصمِّمة على استعادة سلطتها الطبقية من جهة، وبين القاعدة الانتخابية «للأغلبية الأخلاقية» من أعضاء الطبقة العاملة من الجهة الأخرى. وقد تمحورت تلك القيم حول القومية الثقافية، والاستقامة الأخلاقية، والمسيحية (من نوع تبشيري محدد)، وقيم الأسرة، وقضايا حق الحياة، ومعاداة الحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحركة النسوية، وحركة الدفاع عن البيئة. في حين كان هذا التحالف بمجمله تكتيكيا في فترة حكم ريغان، فإن الفوضى المحلية لسنوات كلينتون دفعت الجدل حول القيم الأخلاقية إلى موقع الصدارة في الأجندة الجمهورية لبوش الابن، ولاتزال تشكل اليوم جوهر الأجندة الأخلاقية لحركة المحافظين الجدد.

مع ذلك، من الخطأ رؤية هذا التحول المحافظ الجديد على أنه استثنائي أو خاص بالولايات المتحدة، على الرغم من أن هناك عناصر

حصرية لا نجدها في أماكن أخرى. في الولايات المتحدة، يعتمد هذا التأكيد على القيم الأخلاقية إلى حد بعيد على الاحتكام إلى مثل الأمة والدين والتاريخ والتقاليد الثقافية وما شابه، ولا يمكن قصر هذه المثل بأي شكل من الأشكال على الولايات المتحدة، الأمر الذي يعيد التركيز بحدة على واحد من أكثر جوانب الليبرالية الجديدة إشكالية: العلاقة الغربية بين الدولة والأمة. من حيث المبدأ، لا تنظر الليبرالية الجديدة بعين العطف إلى الأمة، حتى مع تأييدها فكرة الدولة القوية، إذ لا بد لازدهار الليبرالية الجديدة من قطع الحبل السري الذي كان يربط الدولة بالأمة في ظل الليبرالية المتجذرة. و ينسحب هذا بشكل خاص على دول، مثل المكسيك أو فرنسا، اتخذت صيغة الحكم التشاركي العام. لقد حكم حزب التأسيس الثوري (باتريدا ريفوليوسيناريو إنستيتيوسينالي) المكسيك لفترة طويلة على أساس مقولة الوحدة بين الدولة والأمة، لكن ذلك التحالف يتهاوى باطراد، بل يضع القسم الأكبر من الأمة في مواجهة الدولة، نتيجة الإصلاحات الليبرالية الجديدة في التسعينيات. بالطبع، كانت القومية لأمد بعيد ملمحا ثابتا للاقتصاد العالمي، ومن الغريب حقا أن تغيب دون أن تترك وراءها أثرا جراء الإصلاحات الليبرالية الجديدة. في واقع الأمر، شهدت القومية انبعاثا إلى حد ما في معارضتها المكونات الليبرالية الجديدة، والمثال على ذلك صعود الأحزاب اليمينية الفاشية في أوربا، وتعبيرها عن مشاعر العداء السافر للمهاجرين الأجانب. ولعل المثال الأكثر إيلاما ظهور القومية الاثنية في أعقاب الانهيار الاقتصادي في إندونيسيا، وما نجم عنه من هجمة وحشية على الأقلية الصينية.

مع ذلك، تحتاج الدولة الليبرالية الجديدة، كما رأينا، نوعا من القومية

لضمان بقائها واستمراريتها. وتحرك الدولة الليبرالية الجديدة المشاعر القومية لإنجاح جهودها في العمل كوسيط تنافسي في السوق العالمي، وفي سعيها لإقامة المناخ الأمثل للأعمال والاستثمارات في السوق الداخلي. كذلك يولد التنافس رابحين وخاسرين آنيين في الصراع العالمي على المواقع، وهذا بحد ذاته قد يكون مصدرا للكبرياء القومي، أو المساءلة القومية للذات واكتشاف مكامن الخلل. المشاعر القومية المتمحورة حول المنافسات الرياضية بين الأمم مثال على ذلك، كما هو الحال في الصين، حيث تناشد الدولة المشاعر القومية لمواطنيها في سعيها لاكتساب موقع متميز (إن لم يكن مهيمنا) في السوق الاقتصادي العالمي (ربما بطريقة توازي في وضوحها حرص الدولة على كثافة برامج التدريب لرياضييها في دورة الألعاب الاولمبية في بيجينغ، حفاظا على مكانتها العالمية). تنتشر المشاعر القومية على أوسع نطاق في كوريا الجنوبية واليابان أيضا، ويمكن اعتبارها في كلتا الحالتين تعويضا عن انحلال الروابط السابقة للتكافل الاجتماعي تحت تأثير الليبرالية الجديدة. وفي الدول ـ الأمم القديمة (مثل فرنسا)، التي تشكل اليوم الاتحاد الأوربي، تتحرك تيارات قوية من القومية الثقافية في شتى المجالات. كذلك الحال في الهند، حيث يوفر التحالف بين الدين والقومية الثقافية الثقل الأخلاقي لنجاح الحزب القومي الهندوسي في تعزيز الممارسات الليبرالية الجديدة مؤخرا. وفي إيران، لم تفض الثورة، سواء في طور استلهام القيم الأخلاقية في البداية، أو في تحولها اللاحق نحو الاستبدادية، إلى التخلي التام عن الممارسات القائمة على اقتصاد السوق، على الرغم من أنها سعت للقضاء على الانحلال والتفسخ في ظل فردانية أطلقتها قوى السوق الاقتصادي المنفلتة من عقالها. في بلدان مثل سنغافورة

واليابان، ثمة إحساس فطري مشابه خلف الشعور الراسخ بالتفوق الأخلاقي على ما تعتبره «انحلال» الفردانية الأميركية، وتعددية ثقافية مشوهة ولا شكل لها في الولايت المتحدة. سنغافورة تحديدا تقدم مثالا مفيدا إلى أبعد الحدود، فقد جمعت بين الليبرالية الجديدة في ساحة السوق الاقتصادي وبين سلطة دولة بالغة الاستبدادية والقسرية. بعد طردها من الفدرالية الماليزية، استحضرت سنغافورة مختلف أشكال التكافل الاجتماعي والأخلاقي، اعتمادا على المثل القومية لأمة محاصرة في جزيرتها المعزولة، وعلى القيم الكونفوشيوسية، ومؤخرا على الأخلاقية الكوزموبوليتانية الملائمة لوضعها الحالي في عالم التجارة الدولية. ولا يقل المثال البريطاني إثارة للاهتمام، فقد حركت مارغرت ثاتشر المشاعر القومية، من خلال حرب الفوكلاند/ مالفيناس وعبر وقفتها المعادية لأوربا، واستثمرتها في دعم مشروعها الليبرالي الجديد، برغم أن إنكلترا وحاميها القديس جورج، لا المملكة المتحدة ككل، كانت المحرك والباعث الحيوي لرؤيتها ـ الأمر الذي أثار مشاعر العداء القومي في اسكوتلندا وويلز.

من الواضح، إذن، أن ثمة مخاطر في عبث الليبرالية الجديدة مع نوع معين من القومية. لكن تشبث المحافظين الجدد بغاية أخلاقية قومية أشد خطرا بكثير. إن الصورة التي يقدمها المحافظون الجدد للعالم لا تدعو أبدا إلى الاطمئنان، فهو مقسم إلى دول عدة تتنافس على المسرح العالمي، وينزع كل منها إلى فرض ممارسات قمعية بالغة الصرامة والقسوة، في حين يعتنق كل منها رؤية خاصة لمجموعة قيم أخلاقية يعتبرها مطلقة، أو على الأقل أسمى من قيم القوميات الأخرى. وهكذا بسهولة فائقة يتحول ما يبدو وكأنه حل لتناقضات الليبرالية الجديدة إلى المشكلة الأساس. إن

انتشار سلطة المحافظين الجدد (من النوع الذي يمارسه فلاديمير بوتين في روسيا والحزب الشيوعي في الصين)، وإن لم تكن سلطة استبدادية بالمطلق، وعلى الرغم من أنها تتأسس بطريقة مختلفة في تشكيلات اجتماعية مختلفة ـ تبرز بوضوح مخاطر الانزلاق في مهاوي القوميات المتنافسة، بل ربما حتى المتحاربة. إذا كان ثمة حتمية تفعل فعلها، فهي لا تنشأ عن حقائق أزلية مرتبطة بالاختلافات القومية المُفترضة، بل تنشأ بقدر أكبر عن التحول إلى الفكر المحافظ الجديد. إن تجنب العديد من العواقب الكارثية يقتضي رفض الحل المحافظ الجديد لتناقضات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي يفترض حكما توفر بديل من نوع ما، وهذه مسألة نعالجها لاحقا.

openkandl.com